إدارة مخاطر التكافل (التأمين الإسلامي) قضايا وتحديات (ماليزيا أنموذجاً)

عبد الله الطيب زويتة*، محمد عبد الغني جامع**

سلم البحث في ١٤٤١/٩/٢هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤١/١٠/٦هـ

ملخص البحث:

شركة التكافل (التأمين الإسلامي) من أهم الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية التي تعتبر مظهراً رائداً من أفكار الصناعة المالية الإسلامية، وعدم وجود أدوات إسلامية لإدارة شركات التكافل بالمخاطر، الأمر الذي دعها إلى تبني أدوات تقليدية وتطويرها لإدارة مخاطرها.بالرغم من ذلك، مازالت مشكلة النظام الإداري لإدارة المخاطر قائمة. هدفت الورقة إلى تبيان أنواع مخاطر التكافل ومفهومها وكيفية إدارتها من قبل مشغلي التكافل، وعليه فقد تطرقت الورقة إلى بعض القضايا والتحديات، التي تواجه مؤسسات التكافل وبينت ماهيتها وأسبابها وأهم العوامل المؤثرة، وكيفية إدارتها. انتهجت الورقة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات الثانوية من خلال الاستدلال بالتجربة الماليزية. خلصت الورقة إلى أن التكافل يواجه الكثير من المخاطر إذ ترتفع فيه نسبة الخطر مقارنة بشركات التأمين التقليدي نتيجة لما لها من خصوصية لإدارة المخاطر التي تتعرض لها، وأن هناك ثلاثة مجالات مهمة في إدارة مخاطر التكافل، وفي الواقع لا يمكن للتكافل أن يعمل بعيدا عن الأنشطة المالية الأخرى التي تحتاج إلى دعم قانوني قوي وتطبيقها في عملياتها وعلاقاتها مع الآخرين. عليه فقد أوصت الورقة مؤسسات التكافل بالاهتمام بتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، وكما يجب على إدارة التكافل أن تضمن إعداد تقارير دورية، وعلى مشغلي التكافل كمديرين الصناديق أن يتبنوا قواعد حوكمة وقواعد إشراف موحدة، وأيضاً صياغة هيكل حوكمة مناسب يعالج أي آثار قانونية محتملة ناشئة عن عدم وجود قوانين تتعلق بالتمويل الإسلامي بشكل عام والتكافل بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، التكافل(التامين الإسلامي)، قضايا، تحديات.

Abstract

Takaful risk management (Islamic insurance) issues and challenges (Malaysia as a model)

By: Abdallah Altayeb Zwieta[1], Mohamed Abdikani Jama[2]

The Takaful Company (Islamic Insurance) is one of the most important Islamic financial companies and institutions that is considered a pioneering

* طالب ماجستير بمعهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية،ماليزيا،(abdallah.altayeb@live.iium.edu.my)

** طالب ماجستير بمعهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا،(mahamedabdi١٩٩٢@gmail.com)

Institute of Islamic banking and finance, International Islamic university Malaysia (IIUM)

manifestation of the Islamic financial industry ideas, and the lack of Islamic tools to manage risk takaful companies, which prompted it to adopt traditional tools and develop them to manage their risks. however, the problem of the system for risk management still exists. The paper aimed to explain the types of Takaful risks, their concept and how to manage them by the Takaful operators, and accordingly, the paper dealt with some of the issues and challenges facing the Takaful institutions and showed their nature, causes, the most important influencing factors, and how to manage them. The paper also adopted the descriptive and analytical approach relying on secondary data through inference from the Malaysian experience. The paper concluded that Takaful faces many risks as it has a higher risk compared to conventional insurance companies as a result of its privacy in managing the risks to which it is exposed, and that there are three important areas in the management of takaful risks, and in fact it is not possible for takaful to operate away from financial activities that need strong legal support and application in their operations and relationships with others. Accordingly, the paper recommended the Takaful institutions to pay attention to the development of Islamic capital markets, and the Takaful sector should ensure the preparation of periodic reports. Takaful operators, as fund managers, must adopt unified governance rules and supervision rules, and also formulate an appropriate governance structure that addresses any potential legal implications arising from The absence of laws related to Islamic finance in general and takaful in particular.
Keywords: Risks, Takaful (Islamic insurance), Issues, Challenges.

المقدمة:

التكافل أو التامين الإسلامي يلعب دوراً مهماً في المجتمعات الحديثة، فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية من خلال الحماية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية، ومن المؤسسات المالية التي توجهت لممارسة أنشطتها في هذا المجال ووفقا لمتطلبات الفكر الإسلامي مؤسسات التأمين التي اشتقت اسمها من المنهج الإسلامي ومن قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: آية٢) فقد أصبحت تلك المؤسسات واقعاً عالمياً تزاول نشاطها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتعبر بصورة حية عن صور التعاون والتضامن بين الأفراد الذين تربطهم علاقة التكافل الاجتماعي، وحتى وقت قريب كانت المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية تعاني من ارتفاع مخاطر أعمالها وعملياتها التي من المفترض أن تغطيها شركات التكافل،[٣] إلا أن الأخيرة على الرغم من مضي ثلاثة عقود أو تزيد على نشأتها شهدت هذه الصناعة إقبالاً كبيراً عليها وتوسعاً ظاهراً في عملياتها ومنتجاتها، إلا أن النماذج المطبقة فيها لم تخل من العديد من المخاطر التي تهدد استمراريتها مما يتوجب عليها اتخاذ تدابير وأساليب لإدارة تلك

المخاطر[٤].

تأتي هذه الورقة لدراسة أنواع مخاطر التكافل ومفهومها وكيفية إدارتها من قبل مشغلي التكافل، بالإضافة إلى ذلك تبيان بعض القضايا والتحديات ذات العلاقة.

مشكلة الدراسة:

بسبب التنافس الشديد بين المؤسسات الإسلامية والتقليدية أصبحت حركة التمويل الإسلامي تميل عن غرضها الحقيقي، على سبيل المثال، بسبب عدم وجود أدوات إسلامية لإدارة شركات التكافل بالمخاطر، كان عليها قبول الأدوات التقليدية، التي تم تطويرها لسنوات، فمعظم التقنيات والأساليب تكيفت مع نظيراتها التقليدية إلا انها لا تفي بجميع متطلبات إدارة مؤسسات التمويل الإسلامي.[٥] أن أهمية النظم الشرعية والقانونية والتجارية لا تزال ذات أهمية قصوى، لما تتطلبه لمكانة تنبثق من نظام مالي راسخ في بيئة تنافسية، ومع ذلك، لا تزال هناك بعض القضايا والتحديات في صناعة التكافل التي يجب حلها.[٦]

وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمثل في تبيان مشكلة النظام الإداري لإدارة المخاطر والآليات التي تستخدمها مؤسسات التمويل الإسلامي بشكل عام ومشغلي التكافل بشكل خاص من وجهة نظر إسلامية وهو ما تحاول شركات التكافل الإسلامية القيام به.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أنواع مخاطر التكافل ومفهومها وكيفية إدارتها من قبل مشغلي التكافل، وذلك من خلال تبيان:

- بعض القضايا والتحديات، التي تواجه مؤسسات التكافل وماهيتها وأسبابها وأهم العوامل المؤثرة، وكيفية إدارتها.

منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرسومة في البحث والإحاطة بمختلف جوانبه فإن الباحث قد سلك المنهج الوصفي والتحليلي، حيث وظف المنهج الوصفي في عرض ووصف التأصيل النظري لمفاهيم الدراسة والمتمثلة في التكافل، أنواع المخاطر في التكافل ومن ثم بعض القضايا والتحديات التي تواجه التكافل بشكل عام وفي ماليزيا بشكل خاص من حيث المفهوم والنوع والجوانب القانونية والهيكلية، لبناء إطار مفاهيمي ليتم باستخدام المنهج التحليلي الوصول إلى حقائق يمكن تعميمها لتكون نتائج لهذه الدراسة.

الإطار النظري: المخاطر، التكافل، أنواع المخاطر في التكافل.

نتحدث في هذا الإطار على تعريف المخاطر، والتكافل، وكذلك أنواع المخاطر في التمويل بشكل عام وفي التكافل بشكل خاص.

تعريف المخاطر:

تتعرض المؤسسات بشكل عام لمخاطر العمل فقط، لكن المؤسسات المصرفية وشركات التأمين سواء كانت إسلامية أو تقليدية معرضة للخطر أكثر من أي جهة، وذلك بسبب أهمية هذه المؤسسات وطبيعتها في استخدام الأموال والمخاطر المحيطة بها.[٧]

المخاطر في اللغة: مشتقة من الخطر ومعناه: الإشراف على الهلكة.

وفي الاصطلاح وردت كلمة المخاطر بعدة تعاريف نلخصها فيما يلي:

– فقد عرف القانونين بالخطر بأنه احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول غير معين خارج إرادة المتعاقدين، قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث ضرر منه.[٨]

– وقد عرف الاقتصاديون بمفهوم الخطر أنه حالة عدم اليقين بحدوث نتائج غير مرغوبة، وهذه النتائج ليست هي بالضبط ما تعنيه المخاطر.[٩]

– وعرف أيضاً بأنه الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة.[١٠]

– وآخر يعرفها ببساطة إمكانية الخسارة .[١١]والخطر جزء من أي عمل يقوم به الإنسان، ولكن من المهم جدًا دراسة الخطر كجزء من عملية اتخاذ القرارات المالية إن قدرة أي أصل على إنتاج العائد المتوقع ليست مضمونة، وبالتالي فإننا نحاول دائمًا دراسة تلك الأشياء التي يمكن تؤثر على قدرة الأصل على توليد الإيرادات.[١٢]

– تعريف المخاطر في التكافل وكذلك في التأمين هو: إمكانية حدوث أي حدث غير مرغوب فيه في المستقبل، مما يؤدي إلى خسارة مالية، والتكافل يقوم بمبدأ التعاون والدعم بين أفراد المجتمع، ويستخدم البشر مفهوم "تقاسم المخاطر" بأشكال متعددة أكثر من ١٤٠٠ سنة. [١٣]

تعريف التكافل:

التكافل كلمة مشتقة من الكفالة، وهذا يعني ضمانة مشتركة بين المشاركين، ولهذا فإن مفهوم التكافل مبني على المشاركة المتبادلة والمسؤولية المشتركة ومن ثم يتكيف مع الممارسة.[١٤] يوافق المشاركون حاليًا على المساهمة بمبلغ معين من المال في شكل تبرع حيث ينوون مساعدة بعضهم البعض، في ماليزيا يعرّف قانون التكافل

لعام ١٩٨٤ التكافل على أنه مخطط يقوم على الأخوة والتضامن والمساعدة المتبادلة، والتي تنص على المساعدة المالية المتبادلة والمساعدة المشاركون في حالة الحاجة حيث يوافق المشاركون بشكل متبادل المساهمة لهذا الغرض.[١٥]

والتكافل هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلاقي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقا للوائح والوثائق.[١٦]

أنواع المخاطر في التكافل:

يوجد الكثير من المخاطر في قطاع الأعمال والصناعة بشكل عام، وتواجه شركات التكافل بشكل خاص عدة مخاطر التي يمكن أن تكون مخاطر تتعلق بشكل مباشر كمخاطر التشغيل ومخاطر تتعلق بالاكتتاب، أو إما أن تكون مخاطر تتعلق بوضعية الشركة كمخاطر السوق والسيولة ومخاطر الائتمان التي تتمثل في قدرة الشركة وتحملها لهذه المخاطر.[١٧]

وبالرغم من أن التكافل يشكل أحد أهم وسائل إدارة المخاطر في المجتمع إلا أن صناعته تواجه الكثير من المخاطر مهما كان نوع شركات التكافل تقليدية أو إسلامية، بل إن شركات التكافل الإسلامي ترتفع فيها نسبة الخطر مقارنة بالشركات التقليدية نتيجة لخصوصية تلك الشركات، ومن أجل تحقيق وجودها تنافسيا فينبغي لها أن توفر مختلف الوسائل وإيجاد الأساليب لإدارة المخاطر التي تتعرض لها باعتبارها أحد أهم الوسائل لإدارة الخطر، وبشكل عام نذكر المخاطر الادارية والتشغيلية فيما يلي.[١٨]

الجدول (١): أنواع مخاطر التكافل ومفهومها

نوع المخاطر	مفهومها
مخاطر الدفع والاحتياطيات	وهي مخاطرة التقليل من مستحقات الاكتتاب وتجارب المطالبات المعاكسة
مخاطر إدارة الاكتتاب	هي مخاطرة الإدارة السيئة لقبول المخاطر ودفع التعويضات.

مخاطر الائتمان	هي مخاطر فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.
مخاطر السوق	هي مخاطر الخسائر الناشئة عن تحركات أسعار السوق، أي التقلبات في قيم الأصول القابلة للتداول أو القابلة للتسويق أو القابلة للتأجير (بما في ذلك الصكوك) وانحراف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع.
مخاطر التشغيلية	هي مخاطر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وتتضمن هذه مخاطر عدم الامتثال للشريعة أيضاً الأسباب المحتملة للخسارة الناتجة عن عدم الامتثال والفشل في المسؤوليات.

إدارة المخاطر في التكافل:

بما يتعلق بإدارة المخاطر في التكافل. وهناك ثلاث مجالات مهمة في إدارة مخاطر التكافل، وهي: الموارد البشرية وإدارة الاستثمار، علاوة على ذلك الامتثال للشريعة هي عملية مستمرة ومتواصلة، ويجب أن تتم في جميع أنشطة مشغل التكافل لتحقيق الأهداف التي حددتها الشريعة. وإلا، عندما تهمل شركة التكافل الامتثال للشريعة، فإنها ستواجه خسائر في جميع المجالات مثل انخفاض عدد العملاء، وفقدان السمعة، وأخيراً خسارة الأعمال.

بشكل عام فإن إدارة المخاطر في صناعة التكافل هي عملية مهمة تحدد ما هو ممكن والخسائر الوشيكة للمشغل واختيار التقنيات المناسبة لمعالجتها. لمشغلي التكافل الاعتماد على تشريعات الدولة والمبادئ التوجيهية التي يعملون فيها ملزمة باتباع السلطات المحلية، في ماليزيا مثلا المبادئ التوجيهية بشأن إدارة مشغلي التكافل من البنك المركزي الماليزي، هذه الإرشادات التي وضعت من أجل ضمان كفاءة الإدارة بأكملها كاختيار وترشيح الرؤساء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وكذلك لجان المجالس. علاوة على ذلك، مراقبة الظروف والحدود، وهي إلزامية لإدارة صناديق التكافل، كونه أمر بالغ الأهمية من أجل ضمان إدارة الأموال بشكل صحيح بما يتماشى مع المعترف بها في إطار إدارة المخاطر.[١٩]

ويؤكد البنك المركزي الماليزي على سبيل المثال على أهمية تشغيل النظام المالي الإسلامي بأكمله بما يتماشى مع مبادئ الشريعة، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال الحوكمة والإشراف المناسبين من قبل المجلس الاستشاري الشرعي للبنك المركزي، وهيئة الرقابة الشرعية لكل من المؤسسات المالية الإسلامية (IFI). لذلك

وضع البنك المركزي قانون "إطار الحوكمة الشرعية "من أجل التأكد من أن هيكل وترتيب الأنشطة والعمليات التجارية للمؤسسات المالية الإسلامية موافقة للشريعة، ويمكن استخدام "إطار الحوكمة الشرعية" لجميع المؤسسات المالية الإسلامية كدليل في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر الشرعية، وما يتعلق بالتدقيق ومراجعة الشريعة وكذلك أبحاث الشريعة.[٢٠]

كما أن إدارة المخاطر الشرعية لا تقل أهمية عن الامتثال الشرعي، وتدعو كبير مسئولي المخاطر إلى أخذ ذلك في الاعتبار عند التنبؤ بجميع المخاطر الإدارية والتشغيلية. كما أن أحد أدواره الرئيسية هو جعل عملية إعداد التقارير حول المخاطر الرئيسية متكاملة.[٢١]

كيفية إدارة المخاطر لمشغلي التكافل:

هناك عدة أهداف لإدارة المخاطر من قبل مشغلي التكافل من بينها:

- لتأمين صندوق التكافل.
- لضمان قدرة صندوق التكافل على دفع جميع الالتزامات والمطالبات.
- لتحقيق أقصى معدل عائد استثمار أو على الأقل الحفاظ على المعدل المطلوب من العوائد.
- لضمان قدرة صندوق التكافل على تحمل الظروف المعاكسة.
- لضمان الاستمرارية.

من الضروري لمشغلي التكافل تحديد المخاطر ثم تصنيفها، حيث يساعدهم على إدارة المخاطر بالطريقة الأنسب. تصنف غالبية شركات التكافل مخاطرها إلى ثلاث فئات رئيسية مثل المخاطر المالية ومخاطر الأعمال بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية، ويجب أن تشمل طريقة الإدارة المتكاملة للمخاطر عدة جوانب، وهي مصطلحات شائعة تستخدم في الصناعة من حيث التصنيف والتعريف والمفاهيم والحوكمة القوية للشركات والتقييم الذاتي والتحسين المستمر، ويمكن أن يؤدي اعتماد هذه الطريقة إلى دفع صناعة التكافل الإسلامي إلى آفاق جديدة وجعلها أكثر تنافسية مع نظيرتها التقليدية، ولذا فإن مشغلو التكافل الإسلامي لم يصلوا إلى مستوى تقنيات إدارة المخاطر التي تستخدمها شركات التأمين التقليدية. في حين أنه لا يوجد خطأ في تكييف أو حتى اعتماد هذه الآليات التقليدية، ليس لأهمية الامتثال الشرعي فقط، ولكنه يتماشى وروح عمل الشركة بالكامل مع المقاييس الشريعة، ومن ناحية أخرى إلى جانب شركات التكافل التي تتوافق مع الشريعة يجب أن تنفذ المسؤولية

الاجتماعية للشركات المناسبة. كما أن بعض الآليات المستخدمة من قبل شركات التأمين التقليدية لا يمكن تنفيذها من قبل مشغلي التكافل مثل الاستثمار في الأوراق المالية القائمة على الفائدة أو استخدام العقود الآجلة والمبادلات من أجل التخفيف من مخاطر السوق. ومع ذلك، فإن معظم آليات أو تقنيات إدارة المخاطر محايدة، بمعنى أنها لا تتعارض مع الشريعة. [٢٢]

ولذلك فإن من بين هذه التقنيات التي تمارسها شركات التكافل بجانب شركات التأمين التقليدي:

- إدارة استمرارية العمل.
- إدارة الأصول والالتزامات.
- مؤشرات المخاطر الرئيسية، لإبلاغ الشركة عن احتمال أي خسائر ومخاطر.
- برنامج إعادة التكافل أو نقل المخاطر.
- تقييم المخاطر الذاتي.
- الملاءة المالية.
- إدارة مخاطر مشروعات المؤسسة.[٢٣]

القضايا والتحديات:

كما ذكرنا سابقاً، هناك أنواع معينة من المخاطر ذات الصلة بصناعة التكافل، والتي يجب على مشغلي التكافل إدارتها باستخدام طرق أو تقنيات محددة. ومع ذلك، كما رأينا معظم التقنيات والأساليب تكيفت مع نظيراتها التقليدية، بينما لا يوجد مشكلة كبيرة في تكييف أو حتى اعتماد الآليات التقليدية وبرغم من ذلك، لا تزال هناك بعض القضايا والتحديات في صناعة التكافل، التي يجب حلها. وبالتالي، سنتطرق لبعض هذه القضايا والتحديات في إدارة المخاطر وكذلك نقدم بعض التوصيات.

القضايا المتعلقة بالسوق والائتمان ومخاطر السيولة:

سوق رأس المال الإسلامي صغير ولا يوجد عنده سيولة كافية إلى حد ما مقارنة مع سوق المال التقليدي كما أن سوق رأس المال الإسلامي لا يتعامل كثيرا ببعض الأنشطة التجارية المربحة لعدم موافقتها للشريعة، كما يمكن أن يكون غير فعال مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة والسوق والائتمان في ضوء العوامل التالية:

- محدودية الخيارات الاستثمارية الإسلامية (خاصة الثابتة لإعادة الأصول مثل الصكوك).
- عدم وجود فرص استثمارية طويلة الأجل وعالية الجودة. وبالتالي، يعاني المشغلين من العيوب التالية:
- قلة الخيارات الاستثمارية التي تؤدي إلى مخاطر طبيعية مثل نقص السيولة وتبادل العملات
- كون التحوط ومطابقة التزامات الأصول أكثر صعوبة بالنسبة لسوق رأس المال الإسلامي.
- اصرار مشغلو التكافل إلى الاحتفاظ بنسبة عالية من استثمارات الأسهم لتحقيق عوائد تنافسية.
- ابتكار محدود للمنتجات الإسلامية، على سبيل المثال لا يمكن أن تقابل الأقساط في غياب صكوك طويلة الأجل.
- في الأسواق التي يكون فيها الوصول إلى مشغلي إعادة التكافل من الدرجة الأولى محدودًا، قد يضطر مشغل التكافل إلى اختيار مشغل إعادة التكافل مع تصنيف منخفض أو لا يوجد تقييم على الإطلاق إذا كان الامتثال للشريعة هو عامل القرار الرئيسي. وينتج عن ذلك ارتفاع تكلفة مخاطر الائتمان.[٢٤]

ولذا لا تزال طرق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة المناسبة للتكافل نادرة نسبيًا. يُحظر على مشغلي التكافل المشاركة في أدوات مثل التحوط والمشتقات والخيارات التي يمكن أن تعرض الأموال لبعض مخاطر الشرعية، لتغلب على هذا الوضع، اعتمدت لجنة الأوراق المالية الماليزية عدد كبير من المحافظ الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من مختلف الأنواع، بما في ذلك الصكوك القائمة على الدين والصكوك القائمة على الأصول على المستوى العالمي، كي تكون الطرق الاستثمارية المحدودة للغاية المتوافقة مع الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك شركات التكافل، لأن معظم الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة تركز على الأسهم والصكوك المدعومة بالأصول. [٢٥]

وفقًا لتقرير التكافل العالمي (ماركة MEGA، ٢٠١٢)، استثمرت معظم صناديق التكافل في ماليزيا في الصكوك، في حين تم استثمار أموال التكافل في الشرق الأوسط بشكل كبير في الأسهم، وشكلت الاستثمارات في الصكوك من قبل صناعة التكافل الماليزية للسنة ٢٠١١ ما يزيد قليلاً عن نصف إجمالي الأموال

المستثمرة (٥٧٪) مع أقلية صغيرة (٢٠٪) استثمرت في الأسهم في نفس العام. من ناحية أخرى، تم استثمار ٣٨٪ من صناديق التكافل في الشرق الأوسط في الأسهم عام ٢٠١١، بينما تم استثمار ٣١٪ في الصكوك في نفس العام. لذا فإن قضية الطرق الاستثمارية المحدودة المتوافقة مع الشريعة وخاصة الأدوات عالية الجودة طويلة الأجل التي تحقق عوائد عالية، واضحة للغاية في بلدان خارج ماليزيا. عادةً ما تؤدي استثمارات المحافظ المالية المختارة على الرغم من امتثالها لمبادئ الشريعة إلى انخفاض العائدات، وتقييد ابتكار المنتجات وزيادة مخاطر التركيز والسيولة.[٢٦] كما أن معظم هذه الصناديق لها أيضاً مدة محدودة للغاية مما يجعل شركات التكافل الاستثمارية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بكفاءة. وبالتالي، من أجل الامتثال للمتطلبات القانونية، يضطر مشغلو التكافل في بعض الولايات القضائية إلى الاستثمار في الأدوات غير المتوافقة مع الشريعة مثل أذون الخزانة.[٢٧]

لذا من الواضح أن الحل في هذه المشكلة هو تطوير أسواق رأس المال الإسلامية، حتى تكون كفاءتها ما يعادل بنظيرتها التقليدية، ويتطلب هذا إلى تطوير أدوات جديدة لتسهيل هذه الأسواق، وقضايا أخرى مثل الاستثمارات خارج الحدود، بحيث تسلك بعض شركات التكافل الكبيرة في ولايات أجنبية نهجًا استثماريًا مختلفًا عن الاختصاص المحلي حيث تعمل شركات التكافل الفرعية. على سبيل المثال، فإن معظم الأنشطة الاستثمارية لشركات التكافل في ماليزيا متورطة في الصكوك من أنواع مختلفة. في جميع هياكل الصكوك، مثل صكوك المشاركة وصكوك المضاربة وصكوك الإجارة، على سبيل المثال وليست منحصرة في الأسواق الماليزية فقط، تصدر هيئة الأوراق المالية قائمة بالأوراق المالية المسموح بها شرعا مرتين في السنة.[٢٨]

ومع ذلك، فإن بعض شركات التكافل الأم التي تتخذ من الشرق الأوسط مقراً لها تأخذ آراء علمائها عادة، الذين لا يسمحون في الغالب بالصكوك القائمة على الأسهم بسبب عنصر الضمان. كما يقع تضارب مماثل في الفتاوى فيما يتعلق بأوراق الدين الإسلامية المهيكلة على أساس بيع الدين، وهي فرصة استثمارية فريدة لشركات التكافل كما يمكن أن تنعكس الفتاوى المتعارضة في الهيئات الشرعية المعتمدة لتقييم الأسهم؛ على سبيل المثال، هيئة المحاسبة والمالية الإسلامية (AAOIFI) ومؤشر دون جونز لسوق المال الإسلامي (Dow Jones) وهيئة الأوراق الماليزية (SAC)، هذا التعارض في الرأي قد يسبب تعارض بين شركة الأصلية والشركة الفرعية بسبب

تحديد النهج المرغوب فيه للاستثمار عبر الحدود وسبل الاستثمار المحددة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك محافظ استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مطروحة في بلد أجنبي بعملة مختلفة، على سبيل المثال، إصدار صكوك بالدولار الأمريكي. إذا اشتركت شركة تكافل في هذا النوع من الاستثمار عبر الحدود، فقد تكون معرضة لمخاطر صرف العملات. ولمعالجة مخاطر صرف العملات، قام المشرع الماليزي في عام ٢٠٠٦ بإعداد المركز المالي الإسلامي الماليزي الدولي (MIFC)، الذي يقدم حوافز جذابة لشركات التكافل التي تتعامل في العملات الدولية. بموجب (MIFC)، قد يتم إصدار ترخيص جديد للأجانب والمحليين ذوي السمعة الطيبة من المؤسسات المالية وفقًا لإرشادات البنك المركزي الماليزي (إنشاء شركة تكافل دولية)[٢٩]

القضايا المتعلقة بالاكتتاب والالتزامات:

يمكن أن تكون مخاطر الالتزامات في التكافل أقل من التأمين التقليدي بشرط ان لا يقدم مشغل التكافل عن تقديم ضمانات المساهمة، خاصة بالنسبة لأعمال التكافل العائلية طويلة الأجل. من ناحية أخرى، يواجه المشغلون محفظة أكثر تقلبًا وأقل تنوعًا نظرًا لصغر حجم السوق. ومع ذلك، يمكن إدارة ذلك بسهولة من خلال ترتيب إعادة التكافل المناسب، وقد تؤدي المنافسة القوية بجانب وفورات الحجم المنخفضة وانخفاض عوائد الاستثمار، إلى سوء التسعير أو نقص الأسعار وقصور الأقساط يشكل عدم وجود بيانات وتجربة في الالتزامات والمستحقات تحديًا عندما يتعلق الأمر بإنشاء احتياطيات لأجل الخسارة في حالة عدم وجود بيانات وتجربة موثوقة، ويجب استخدام افتراضات أكثر تحفظًا للحجز، علاوة على ذلك، فإن مشغلي التكافل الذين لديهم هيئة رقابة شرعية لديهم نفقات مالية أعلى مقارنة بالنظراء التقليديين، الذين لا يحتاجون إلى هذا المجلس[٣٠].

كما يواجه مشغل التكافل كمستثمر تحديًا في توازن الأصول والالتزامات (المستحقات). على الرغم من أن الاستثمار طويل الأجل يحتمل أن يكون أكثر ربحية من الاستثمار قصير الأجل، ويجب على مشغل التكافل الحفاظ على كمية كافية من الأصول السائلة في صناديق التكافل حتى تتمكن من دفع المطالبات الناشئة. اما المشكلة في الأصول السائلة بالكامل هي أنها لا تستثمر وبالتالي لا تكسب الأرباح. بالنسبة لشركات التأمين التقليدي يمكن الوصول إلى مجموعة أوسع من الأصول عالية السيولة مثل السندات، والتي يمكن بيعها في غضون مهلة قصيرة في السوق الثانوية لشركات التكافل الماليزية الوصول إلى سوق صكوك متطورة إلى حد ما مما

يتيح لها تسهيلات مماثلة في التأمين التقليدي، ولكن شركات التكافل خارج ماليزيا معوقة في هذا الصدد.[٣١]

المبادئ التوجيهية للإطار التشغيلي للتكافل "للبنك المركزي الماليزي" تؤكد أن مشغلي التكافل يجب أن يضعوا سياسات لإدارة الصناديق لتجنب أي تأثير سلبي، وللقيام بذلك عليهم أن يأخذوا في الاعتبار مبالغ ومواعيد التزامات التكافل، وبناءً على ذلك يختارون استثمارات تتناسب مع تحمل صندوق معين للمخاطر.[٣٢] بعد إدراك أهمية إدارة الأصول والمستحقات للمؤسسات المالية، كما أن هذا الواجب يمثل تحديًا كبيرًا لمشغل التكافل، ولا تحتاج فقط إلى إدارة صندوق المساهمين، ولكن أيضاً إلى صندوق التكافل، وهما كيانين منفصلين عن صندوق الشركة، فيجب على إدارة التكافل أن تضمن إعداد تقارير شفافة في إدارة الأصول والمطالبات التي تضمن الفصل بين الصندوقين.[٣٣]

القضايا المتعلقة بالمخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي جميع المخاطر بخلاف مخاطر السوق والائتمان والاكتتاب. مع كون التكافل في مرحلة البداية، فإنه عرضة بطبيعة الحال لمخاطر تشغيلية أعلى لأسباب مختلفة:

- التطور التدريجي للأنظمة التكافل والمعايير المحاسبية الناتجة عن عدم اليقين وتكاليف الامتثال الشرعي المحتملة، على سبيل المثال التغييرات المتوقعة:
- متطلبات التقييم.
- اللوائح التي توضح بالتفصيل كيفية ضمان العدالة بين المشاركين في الفائض، والتي تخضع حاليًا لتقدير المشغل أو الخبير الاكتواري.
- التضارب الواقع بسبب الإشراف المختلف من قبل كل من الجهة المنظمة والهيئة الشرعية.
- إمكانية سوء الإدارة.
- قد يؤدي الصراع بين الهيئة الشرعية وقسم الإدارة المهنية إلى التضحية بأحدهما من أجل الآخر.
- نقص متخصصي التكافل وعلماء الشريعة من الأشياء التي تسبب سوء الإدارة.
- المنافسة الشرسة في الأسواق المزدوجة مع شركات التأمين التقليدية في الحصة السوقية ومع ذلك، فإن شركات التكافل غالباً ما تكون أقل رأس مالا بشكل كبير، وتمتلك بحجم اقتصادي أقل وعوائد استثمارية أقل، وهذا يمكن أن يؤدي إلى:

- زيادة النفقات العامة ونقص الإيرادات.
- عدم الالتزام بإرشادات الاكتتاب والمطالبات من أجل زيادة الحد الأعلى.
- خطر سوء البيع.
- نقص في الشفافية، وعلى الرغم من أن الشفافية هدف للتكافل، إلا أنها غالبًا ما تفتقر إلى عقود التكافل.
- هناك أيضاً حاجة عامة لفهم التكافل بين العملاء والجمهور، غالبًا ما يكون التصور أن التكافل هو نفس التأمين، وهذه ليس الحقيقة الموجودة.

أما بالنسبة لتكنولوجيا التشغيلية فلا يزال إطار تكنولوجيا المعلومات المستخدم من قبل شركات التكافل الإسلامية هو نفسه الذي تستخدمه شركات التأمين التقليدية، مما يجعل أنها بحاجة إلى تطوير تقنية المعلومات الخاص بها والذي سيأخذ في الاعتبار الميزات المتعلقة بأعمال التكافل.[٣٤]

معظم الأنشطة الاستثمارية يتم تعيينها لمدير صندوق خارجي تخضع أنشطته لسياسات خدمة الاستعانة بمصادر خارجية للمشغل، ولا توجد لائحة موحدة تنظم السياسات، باستثناء بند عام في "معيار للمضاربة"، والذي يعطي خيارا للمضارب لتخصيص رأس المال تحت إدارته لمضارب آخر أو مدير آخر (مثل وكيل)، رهناً بالشروط المتفق عليها من قبل مزود رأس المال، ومن بين أهم واجبات مدير الصندوق الموكل كمدير استثمار فرعي هو الاطلاع على طرق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وخاصة الأوراق المالية والتي يتم مراجعتها باستمرار من قبل السلطات المعنية مثل لجنة الأوراق المالية، وتعد آلية التحكم المناسبة والمستمرة مهمة لضمان استثمار جميع الأموال بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة والأدوات المتوافقة مع الشريعة.[٣٥]

وإذا كانت القضية متعلقة بالاستثمار الفرعي ستصبح معقدة حيث يتم إسناد واجبات الاستثمار إلى الشركة الأم أو الشركات الأخرى في نفس المجموعة أو إلى مدير صندوق طرف ثالث مقابل رسوم متفق عليها، وستؤدي ممارسة الخدمة المشتركة أو الاستعانة بمصادر خارجية إلى مشكلة عدم الامتثال للشريعة إذا كانت أنشطة الاستثمار المستعينة بمصادر خارجية تنطوي على سبل استثمار غير مسموح بها، ويجب أن تكون سياسة خدمات الاستعانة التي اعتمدها المشغلون مع مديري صناديقهم واضحة لطبيعة العقد المبرم بينهما إما المضاربة أو الوكالة بالاستثمار أو إجارة على العمل وحقوقهم والتزاماتهم على النحو المبين في المبادئ الفريدة للعقد

المحدد. [٣٦]

كما يجب أن تحدد اتفاقية خدمة الاستعانة بوضوح عن طريق حساب الرسوم، الذي يجب أن يكون متسقًا مع نوع العقد المعتمد. وللمتعاقد الخارجي (شركة تكافل) طرق لمراجعة وفحص الاستثمار الذي يقوم به المقاول من الباطن (مدير الصندوق) لضمان هذه الأنشطة لا تنطوي على المعاملات المحظورة التي قد تلوث دخل الحلال للشركة. ويمكن أن يوفر مشغل التكافل المتطلبات على عمليات الفحص والتنقية والعلاج في سياسة الاستعانة بمصادر خارجية والاتفاق مع مدير الصندوق. بالإضافة إلى فائض صندوق المخاطر، إدارة حذرة للاستثمار بطريقة تراكم الأرباح هو مؤشر آخر على التكافل وتحتاج قضية الفائض التأميني إلى تحقيق جاد كي تكون هذه الأموال إلى مستحقيها سواء كانت إلى شركة التكافل أو المشاركين. على هذا النحو يجب أن يفصح التقرير المالي بشكل منفصل في التفاصيل عن الربح من صندوق الاستثمار، فائض الاكتتاب من صندوق المخاطر أمام اللجنة الشرعية ومجلس الإدارة، حتى إذا تم استثمار صندوق المخاطر يجب الإبلاغ عن حصته من الأرباح بشكل منفصل من صندوق الاستثمار، لذلك يجب إجراء مراجعة شرعية مستمرة لسياسة إدارة الفائض والأرباح والتقرير المالي السنوي لضمان التوحيد المستمر والشفافية في تقارير مشغل التكافل.[٣٧]

القضايا المتعلقة بمخاطر عدم الامتثال الشرعي:

هذا نوع من المخاطر التشغيلية التي يواجهها مشغلو التكافل، ويمكن أن يؤدي إلى خسائر لاحقة وعدم الاعتراف بالدخل، بحيث يكون الخطر على حد سواء في الأنشطة الاستثمارية والاكتتاب.[٣٨]

- يمكن أن يكون للاستثمارات القائمة على عقود إسلامية عيوب تجعلها باطلة. ثم يجب إعادة الدخل أو التبرع به للجمعيات الخيرية. على أي حال، ينتج عنه خسارة في الدخل.
- يمكن أن تكون المخاطر التي تم قبولها غير مقبولة شرعا ولو كان مقبولا قانونيا، مما يتطلب مرة أخرى من المشغل إلغاء العقد أو التبرع بأي دخل للأعمال الخيرية.
- قد تكون بعض ميزات منتجات التكافل غير صالحة، على سبيل المثال إذا تضمنت ضمانات في رأس المال. على سبيل المثال، يشبه هيكل المنتج المرتبط بالاستثمار التكافلي العائلي حاليًا بالمنتج التقليدي المرتبط بالاستثمار في التأمين على الحياة من حيث ميزاته الأساسية بالإضافة إلى الاستثمار. ومع ذلك، فإن بعض السمات

الكامنة للتأمين على الحياة التقليدية هو ضمان عائد الاستثمار، ولا يمكن أن ينعكس هذا في التكافل، لأن ضمان عائد الاستثمار غير مسموح به شرعا في عقد استثمار مثل المضاربة، فإن صناعة التكافل تستخدم حاليًا عوائد إرشادية في وصف ما قد يتوقعه المساهمون من استراتيجية استثمار مشغل التكافل.[٣٩]

لا يمكن تحديد حجم الخسائر التي قد تنشأ عن عدم الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة بسبب نقص الخبرة، لكن من الطبيعي أن يكون لصناديق التكافل مبادئ مختلف لمخاطر الأصول عن شركات التأمين التقليدية، وذلك بسبب قيود الشريعة على أنواع معينة من الاستثمار. على سبيل المثال، التحوط باستخدام المعاملات الخطرة مثل الخيارات والمشتقات الأخرى. لذلك، يجب على مشغلي التكافل كمدير للصندوق أن يتبنوا قواعد حوكمة وقواعد إشراف شرعية موحدة لمراقبة العملية برمتها بشكل مستمر. وتشمل هذه مراجعة سياسات الاستثمار، والمبادئ التوجيهية والاستعانة بمصادر خارجية، والوثائق الضرورية الأخرى، وتحديث حالة المحافظ الاستثمارية كضمان الإفصاح والشفافية الكافيين للمنتج، وتحسين كفاءة التوزيع.

ويمكن للهيئة التنظيمية أيضاً أن تلعب دورًا هامًا في صياغة الحوكمة الفعّالة في هذا الصدد وضمان إجراء المراجعات المنتظمة. وبناءً عليه، أنشأ البنك المركزي الماليزي، بصفته الجهة المنظمة لأعمال التكافل في الدولة، مجلسًا استشاريًا شرعيًا مركزيًا مهمته تقديم المشورة بشأن الامتثال للشريعة في القضايا المتعلقة بالمصارف الإسلامية وصناعة التكافل، بالإضافة إلى ذلك يوفر إطار عمل حوكمة شريعة وبنية فعالة للحوكمة الشريعة لتعزيز المساءلة والكفاءة والاستقلالية واتساق أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في تصريف أعمالهم وواجبات الإشراف والرقابة في مؤسساتها المالية الإسلامية، بما في ذلك شركات التكافل.

القضايا المتعلقة بمخاطر السمعة:

هذا الخطر مرتبط بمخاطر الشفافية نسبيا لأن التكافل ليست صناعة ناضجة وقد يكون لديه بعض مشاكل السمعة بسبب نقص الخبرات في الماضي، ولا يمكن بناء السمعة بين عشية وضحاها، ولكن يمكن فقدانها بسهولة خلال يوم واحد. إن الركود على البنوك وشركات التأمين في الأزمة المالية الأخيرة هي مثال واضح لما يمكن أن يحدث عندما يفقد العملاء ثقتهم في مؤسسة مالية.

وعلى الرغم من أن حقيقة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) هي نشاط تطوعي لشركات التأمين التقليدية بشكل خاص والمؤسسات المالية بشكل عام، إلا أنه

يجب تضمينها في الأنشطة الأساسية لمشغلي التكافل كمؤسسات مالية دولية وفقًا لما ذكره الاقتصاد الإسلامي. نظرًا لأن مقاصد الشريعة تشير بشكل مباشر إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى المخاوف البيئية، هذا سيزيد على الأرجح من سمعة شركات التأمين الإسلامية. فإن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في مؤسسات التمويل الإسلامي بشكل عام ومشغلي التكافل بشكل خاص هم فقراء في هذا الجانب مما يجعل هذه المؤسسات عرضة لمخاطر سمعة في معظم الأحيان، تقتصر أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات التكافل على توزيع الزكاة وغيرها من الأنشطة الخيرية غير النظامية.[٤٠]

القضايا المتعلقة بالمخاطر التجارية المهجرة

تخضع المؤسسات المالية الدولية لـ"المخاطر التجارية المهجرة"، أي "المخاطر الناشئة عن الأصول التي تتم إدارتها بالنيابة عن عملائها (أصحاب حسابات الاستثمار على المدى القصير) يتم تحويل المخاطر إلى رأس المال الخاص بالمؤسسة المالية الدولية بسبب الضغط العالي للمنافسة في السوق وعدم رغبة المؤسسة المالية الدولية في خسارة العملاء الذين يتنازلون عن جزء من حصتها من الأرباح إلى أصحاب حسابات الاستثمار ومع ذلك، فإن مبادئ وقواعد الشريعة لا تسمح بذلك، لأنه سيكون بمثابة ضمان رأس المال من قبل المضارب. أما علاقة التكافل بذلك يكون، يعمل التكافل بالتساوي وفقًا لمبدأ الوكالة أو مشاركة الأرباح حيث لا يكون مشغل التكافل مسئولا عن خسائر الاكتتاب. ومع ذلك، يجب على المشغل توفير القرض حسن في حالة وجود عجز في صندوق التبرع. قد يجبر الضغط التجاري بدلاً من النية الحسنة مشغل التكافل على التخلي عن السداد الكامل لقروضه. هذا خطر خاص لمشغلي إعادة التكافل الذين لديهم تعرضات أعلى بشكل ملحوظ، إن المخاطر التجارية المهجرة ليست منهجية ومهمة بالنسبة لصندوق التبرع، لكنها بالتأكيد تمثل تشابهًا مثيرًا للاهتمام مع البنوك الإسلامية.[٤١] .

القضايا القانونية:

على الرغم من أن المستقبل الواعد لصناعة التكافل وتطورها السريع اليوم، لا تزال العديد من الدوائر القضائية بحاجة إلى الإطار القانوني المناسب لكي تواصل نموها المستمر، والواقع أن التكافل لا يمكن أن يعمل بعيدا عن الأنشطة المالية الأخرى التي تحتاج إلى دعم قانوني قوي وتطبيقها في عملياتها وعلاقاتها مع الآخرين. تخضع صناعة التكافل في ماليزيا لقانون التكافل لعام ١٩٨٤ قانون

الخدمات المالية الإسلامية لعام ٢٠١٣ الذي تم إطلاقه حديثًا، والذي يوفر إطارًا لترخيص وتنظيم أعمال التكافل المتوافقة مع الشريعة. على الرغم من الاعتراف به باعتباره التشريع الوحيد الذي يحكم حصريًا عملية التكافل، إلا أن قانون التكافل لعام ١٩٨٤ صامت بشأن العديد من الأمور، بما في ذلك هيكل إدارة الصناديق وهيكل الحوكمة، اللذان لهما تأثير مباشر على أنشطة الاستثمار.

وبالرغم انه لا يوجد في معظم الدول المسلمة قوانين تتعلق بالتمويل الإسلامي بشكل عام والتكافل بشكل خاص. لذلك ليس لدى المشغلين أي خيار باستثناء ملاءمة الإطار القانوني لبلد معين والعمل به وفقًا له. في بعض الأحيان يسبب مشاكل الامتثال للشرع، من أجل الامتثال للمتطلبات القانونية، يضطر مشغلو التكافل في بعض الولايات القضائية إلى الاستثمار في أدوات غير متوافقة مع الشريعة مثل أذون الخزانة.[٤٢]

القضايا الهيكلية:

الهيكل الذي يتم من خلاله تشغيل التكافل هو أحد القضايا التي تتطلب اهتمامًا كبيرا، بحيث يتم تعيين معظم مشغلي التكافل الحديث كشركة تخضع لقوانين ولوائح الشركات في الدولة المعنية. بالنسبة للجهة المنظمة، يمكن تنظيم الشركة ككيان وإشرافها بشكل مباشر بطريقة منظمة يمكن مساءلة الأطراف، أي الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين عن أي إجراء قد يضر بمصالح الأطراف ذات الصلة، أي المشاركين كعملاء بعد استيفاء المتطلبات اللازمة كشركة يتوقع أن تمتلك الخبرة العملية في إدارة صندوق التكافل، فإن مشغل التكافل ملزم بإدارة الأموال التي يساهم بها المشاركون في التكافل. ويعكس هذا الترتيب وجود كيانين مترابطين، لكل منهما عمل مختلف،كشركة تكافل بصفتها مشغل مدير الصندوق والكيان التعاوني أو المتبادل الذي تشكله الالتزامات المتبادلة للمشاركين.[٤٣] فإن النهج العملي الحالي المتبع في عمليات التكافل يؤدي إلى الإنشاء غير المقصود لـ "شركة داخل شركة"، أي تعاونية متبادلة تعمل ضمن تأسيس هيئة اعتبارية، وهذا صحيح لأن صناديق التكافل تتكون من المساهمات المتبادلة للمشاركين. على هذا النحو، يبدو أنهم ينتمون إلى المشاركين، ومع ذلك يتم تشغيلهم وإدارتهم بتقدير مطلق تقريبًا من قبل مشغل التكافل الذي يعمل نيابة عن المشاركين وفقًا لترتيب تعاقدي معين متفق عليه.[٤٤]

وقد يؤدي هذا الهيكل الفريد إلى مخاطر في قضايا الالتزامات لدى الأطراف،

كتورط أحد الطرفين في مسؤوليات الطرف الآخر. على سبيل المثال، في حالة خسارة الاستثمار في صندوق المشاركين في التكافل أو التبرع، فإن المساهمين في الشركة عليهم واجب قانوني في ماليزيا، لتقديم قرض بدون فائدة (قرض حسن) إلى صندوق التبرع. هذه الممارسة هي دليل على آثار قانونية قوية لأداء كل من المساهمين وصناديق التبرع. ولهذا يمكن أن يسبب هذا الهيكل قضايا هيكلة حسب طبيعة البلاد التي تعمل فيها شركة التكافل، تتطلب هذه المسألة الهيكلية تدقيقًا جادًا من قبل الجهات التنظيمية والجهات الفاعلة في الصناعة من أجل صياغة هيكل الحوكمة المناسب الذي يعالج أي آثار قانونية محتملة قد تنشأ عن ذلك. لأن الإطار القانوني للتكافل في معظم البلدان ليس كافياً لتنظيم هذه القضية، على الرغم من أهميتها الأساسية.[٤٥]

الخاتمة:

وكخلاصة لما ورد في هذه الورقة، أن شركات التكافل تواجه الكثير من المخاطر إذ ترتفع فيها نسبة الخطر مقارنة بشركات التامين التقليدي نتيجة لما لها من خصوصية، لذا وجب عليها توفير أساليب مختلفة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها وهناك ثلاثة مجالات مهمة في إدارة مخاطر التكافل، وهي الموارد البشرية وإدارة الاستثمار، علاوة على ذلك الامتثال للشريعة، كما توجد بعض القضايا والتحديات في صناعة التكافل منها المتعلقة بالسوق والائتمان ومخاطر السيولة، وذلك لقلة السيولة نتيجة لصغر سوق رأس المال الإسلامي وقلة التعامل بالأنشطة التجارية المربحة لعدم توافقها مع الشريعة، وأيضاً القضايا المتعلقة بالاكتتاب نظراً لصغر حجم السوق حيث يواجه المشغلون محفظة أكثر تقلبًا وأقل تنوعًا.

كذلك قضايا المخاطر التشغيلية وتمثل جميع المخاطر بخلاف مخاطر السوق والائتمان والاكتتاب، ومن أنواع المخاطر التشغيلية التي يواجهها مشغلو التكافل مخاطر عدم الامتثال الشرعي والتي يؤدي إلى خسائر لاحقة وعدم الاعتراف بالدخل، والقضايا المتعلقة بمخاطر السمعة المرتبط بالشفافية نسبيا لأن التكافل ليست صناعة ناضجة وقد يكون لديه بعض مشاكل السمعة بسبب نقص الخبرات في الماضي، والقضايا المتعلقة بالمخاطر التجارية المهجرة الناشئة عن الأصول التي تتم إدارتها بالنيابة عن عملائها أصحاب حسابات الاستثمار على المدى القصير يتم تحويل المخاطر إلى رأس المال الخاص بالمؤسسة المالية الدولية بسبب الضغط العالي للمنافسة في السوق وعدم رغبة المؤسسة المالية الدولية في خسارة العملاء

الذين يتنازلون عن جزء من حصتها من الأرباح إلى أصحاب حسابات الاستثمار، وأيضاً مما انتجته الورقة، القضايا القانونية، أن الواقع لا يمكن أن يعمل التكافل بعيدا عن الأنشطة المالية الأخرى التي تحتاج إلى دعم قانوني قوي وتطبيقها في عملياتها وعلاقاتها مع الآخرين.

وعليه، توصي هذه الورقة مؤسسات التكافل الاهتمام بتطوير أسواق رأس المال الإسلامية، حتى تكون كفاءتها ما يعادل بنظيرتها التقليدية، ويتطلب هذا تطوير أدوات جديدة لتسهيل هذه الأسواق، وقضايا أخرى مثل الاستثمارات خارج الحدود، كما يجب على إدارة التكافل أن تضمن إعداد تقارير شفافة في إدارة الأصول والمطالبات التي تضمن الفصل بين صناديقها. على مشغلي التكافل كمدير للصندوق أن يتبنوا قواعد حوكمة وقواعد إشراف موحدة، وأيضاً صياغة هيكل الحوكمة المناسب الذي يعالج أي آثار قانونية محتملة الناشئة عن عدم وجود قوانين تتعلق بالتمويل الإسلامي بشكل عام والتكافل بشكل خاص، لأن الإطار القانوني للتكافل في معظم البلدان ليس كافياً لتنظيم هذه القضية، على الرغم من أهميتها الأساسية.

هوامش البحث:

١ نجاة شاكر محمود. (٢٠١٢). استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي. Majmaa Journal, ٢٠١٢ (٤).

[٢] صوالحي (Younes Soualhi) ي. and بوهدة (Ghalia Bouhedda) غ. ٢٠١٣. إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني: رؤية فقهية نقدية – التجديد – مجلة فكرية نصف سنوية محكمة. (Dec. ٢٠١٣) ٣٤, ١٧ .

[٣] د. إبراهيم عبد الحليم عبادة & ,السيدة. أنوار زين الدين أبو دلو. (٢٠١٥). الصيرفة الإسلامية ودورها فى الوقاية من تعثر الديون.

[٦] Aris, N. A., Tapsir, R., & Talib, M. K. A. (٢٠١٢). Risk and risk management of takaful industry. Journal of Global Business and Economics, ٤(١).

[٧] ابن منظور ، لسان العرب ، ج٤، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص٩٣ .

[٨] مراد ، عبدالفتاح ، المعجم القانوني رباعي اللغة ، ص٣٦٣-٣٦٤ .

[٩] Elgari, M. A. (٢٠٠٣). Credit Risk in Islamic Banking and Finance. Islamic Economic Studies, ١٠(٢), ١-٢٤.

[١٠] Vaghan, Emmett and Analher, Fundamentals of Risk and Insurance, John wile and Sones , ١٩٩٧ , p.٧.

[١١] Megginson, W. (١٩٩٧). Corporate Finance Theory. Boston: Addison Wesley.

[١٢] Elgari, M. A. (٢٠٠٣). Credit Risk in Islamic Banking and Finance. Islamic Economic Studies, ١٠(٢), ١-٢٤.

[١٣] DarAlTakaful. (٢٠١٣). The Concept of Takaful. Retrieved from. http://www.daraltakaful.com

[١٤] Engku Ali, E., Odierno, H., & Ismail, A. (٢٠٠٨). Essential Guide to Takaful (Islamic Insurance). Kuala Lumpur: CERT Publications Sdn Bhd.

[١٥] BNM. (٢٠١٢a). Guidelines on Takāful Operational Framework. Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia

[١٦] هيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية ، المعايير الشرعية ، معيار التأمين رقم (٢٦) ، المنامة ، مملكة البحرين ، ٢٠٠٩ م ص ٣٦٤ .

[١٧] IFSB. (٢٠١٠). Standard on Solvency Requirements for Takaful (Islamic Insurance) Undertakings. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

[١٨] Akhter, Waheed (٢٠١٠): Risk management in Takaful. Published in: Enterprise Risk Management , Vol. ١, No. ١ (٢٠١٠): pp. ١٢٨-١٤٤.

[١٩] IFSB. (٢٠١٠). Standard on Solvency Requirements for Takaful (Islamic Insurance) Undertakings. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

[٢٠] BNM. (٢٠١٠). Shariah Governance Framework for Islamic Financial Institutions. Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.

[٢١] Yazid, A., Wan Daud, W., & Hussin, M. (٢٠٠٨). Enterprise Risk Management (ERM) Practices among Government-Linked Companies (GLCs) in Malaysia.

[٢٢] Shimpi, P. A., & Lowe, S. P. (٢٠٠٦). Risk Management: ERM for Insurers - From Compliance to Value. Risk Management July ٢٠٠٦ - Issue ٨ , ٣٤-٣٨.

[٢٣] Sutan، H .and Aaleya, A. A Comparative Analysis on the Financial Performance between Takaful and Conventional Insurance Companies in Bahrain during ٢٠٠٦-٢٠١١. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. ١١ No. ٢, April-June ٢٠١٥

[٢٤] Frenz, T., & Soualhi, Y. (٢٠١٠). Takaful and Retakaful: Advanced Principles and Practices. Kuala Lumpur: IBFIM.

[٢٥] Bi-annual Bulletin on the Malaysian Islamic Capital Market by the Securities Commission Malaysia. January – June ٢٠١٩ VOL ١٤ NO ١

[٢٦] Frenz, T., & Soualhi, Y. (٢٠١٠). Takaful and Retakaful: Advanced Principles and Practices. Kuala Lumpur: IBFIM.

[٢٧] Yusof, M., Wan Ismail, W., & Abdullah, A. (٢٠١١). Fundamentals of Takaful. Kuala Lumpur: IBFIM.

[٢٨] The Role of Sukuk in Islamic Capital Markets ,COMCEC COORDINATION OFFICE February ٢٠١٨.

List of Shariah-Compliant Securities as at ٢٩ May ٢٠٢٠

[٢٩] https://www.bnm.gov.my/index.php

[٣٠] Frenz, T., & Soualhi, Y. (٢٠١٠). Takaful and Retakaful: Advanced Principles and Practices. Kuala Lumpur: IBFIM.

[٣١] Abdullah, A. (٢٠١٣). The Elements of Qimar (wagering) and Gharar (uncertainty) in the Contract of Insurance Revisited. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, ٩(٢), ٨٩-١٠٢.

[٣٢] BNM. (٢٠١٢a). Guidelines on Takāful Operational Framework. Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia

[٣٣] https://www.bnm.gov.my/index.php

[٣٤] Frenz, T., & Soualhi, Y. (٢٠١٠). Takaful and Retakaful: Advanced Principles and Practices. Kuala Lumpur: IBFIM.

[٣٥] BNM. (٢٠١٢a). Guidelines on Takāful Operational Framework. Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia

[٣٦] Abdullah, A. (٢٠١٣). The Elements of Qimar (wagering) and Gharar (uncertainty) in the Contract of Insurance Revisited. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, ٩(٢), ٨٩-١٠٢.

[٣٧] المرجع نفسه

[٣٨] IFSB. (٢٠٠٥b). Capital Adequacy Standard for Institutions (Other Than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Services. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

[٣٩] Abdullah, A. (٢٠١٣). The Elements of Qimar (wagering) and Gharar (uncertainty) in the Contract of Insurance Revisited. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, ٩(٢), ٨٩-١٠٢.

[٤٠] Citation: Abubakar YS (٢٠١٦) Corporate Social Responsibility of Islamic Financial Institutions: A Look from the Maqasid Al-Shariah (Purpose of Shariah) Approach. Bus Eco J ٧: ٢٥٥. doi: ١٠.٤١٧٢/٢١٥١-٦٢١٩.١٠٠٠٢٥٥

[٤١] IFSB. (٢٠٠٥b). Capital Adequacy Standard for Institutions (Other Than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Services. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

[٤٢] Yusof, M., Wan Ismail, W., & Abdullah, A. (٢٠١١). Fundamentals of Takaful. Kuala Lumpur: IBFIM.

[٤٣] Hussain, M. M. (٢٠٠٩). Legal Issues in Takaful. In S. Archer, R. Abdel Karim, & V. Nienhaus, Takaful Islamic Insurance: Concepts and Regulatory Issues. Singapore: John Wiley & Sons.

[٤٤] Archer, S., Abdel Karim, R. A., & Nienhaus, V. (٢٠٠٩). Takaful Islamic Insurance: Concepts and Regulatory Issues. Singapore: John Wiley & Sons.

[٤٥] Abdullah, N., Laldin, M., Ali, M., Ahmad, M., Abdullah, S., & Zuki, M. (٢٠١٣). The Concept and Challenges of Takaful Investment in Malaysia. ISRA Research paper No٥١, ١-٢٨.

المصادر والمراجع:

١. هيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار التأمين رقم (٢٦)، المنامة، مملكة البحرين، ٢٠٠٩ م ص ٣٦٤.

٢.د. إبراهيم عبد الحليم عبادة & ,السيدة. أنوار زين الدين أبو دلو. (٢٠١٥). الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون.

٣.مراد، عبدالفتاح، المعجم القانوني رباعي اللغة، المكتبة القانونية، ١٩٩٥.

٤.ابن منظور، لسان العرب، ج٤، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان .

٥. Abdullah, N., Laldin, M., Ali, M., Ahmad, M., Abdullah, S., & Zuki, M. (٢٠١٣). *The Concept and Challenges of Takaful Investment in Malaysia.* ISRA Research paper No٥١, ١-٢٨.

٦. Abdullah, A. (٢٠١٣). The Elements of Qimar (wagering) and Gharar (uncertainty) in the Contract of Insurance Revisited. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance,* ٩(٢).

٧. Aris, N. A., Tapsir, R., & Abu Talib, M. (٢٠١٢). Risk and Risk Management of Takaful Industry. *Journal of Global Business and Economics,* ٤(١), ٢٩-٣٩. ٩-١٠٢.

٨. BNM. (٢٠١٢a). *Guidelines on Takāful Operational Framework.* Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.

٩. BNM. (٢٠١٠). *Shariah Governance Framework for Islamic Financial Institutions.* Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.

١٠. BNM. (٢٠٠٥). G*uidelines on Directorship for Takaful Operators.* Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.

١١. DarAlTakaful. (٢٠١٣). *The Concept of Takaful*. Retrieved from. http://www.daraltakaful.com

١٢. Engku Ali, E., Odierno, H., & Ismail, A. (٢٠٠٨). Essential Guide to Takaful (Islamic Insurance). Kuala Lumpur: CERT Publications Sdn Bhd.

١٣. Elgari, M. A. (٢٠٠٣). Credit Risk in Islamic Banking and Finance. Islamic Economic Studies, ١٠(٢), ١-٢٤.

١٤. Megginson, W. (١٩٩٧). *Corporate Finance Theory*. Boston: Addison Wesley.

١٥. Frenz, T., & Soualhi, Y. (٢٠١٠). *Takaful and Retakaful: Advanced Principles and Practices.* Kuala Lumpur: IBFIM.

١٦. Yusof, M., Wan Ismail, W., & Abdullah, A. (٢٠١١). *Fundamentals of Takaful.* Kuala Lumpur: IBFIM.

١٧. Yazid, A., Wan Daud, W., & Hussin, M. (٢٠٠٨). Enterprise Risk Management (ERM) Practices among Government-Linked Companies (GLCs) in Malaysia.

١٨. Hussain, M. M. (٢٠٠٩). *Legal Issues in Takaful*. In S. Archer, R. Abdel Karim, & V. Nienhaus, Takaful Islamic Insurance: Concepts and Regulatory Issues. Singapore: John Wiley & Sons.

١٩. Archer, S., Abdel Karim, R. A., & Nienhaus, V. (٢٠٠٩). *Takaful Islamic Insurance: Concepts and Regulatory Issues.* Singapore: John Wiley & Sons.

٢٠. IFSB. (٢٠٠٥b). *Capital Adequacy Standard for Institutions (Other Than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Servic*es. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

٢١. IFSB. (٢٠١٠). *Standard on Solvency Requirements for Takaful (Islamic Insurance) Undertakings.* Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.

٢٢. Vaghan, Emmett and Analher, Fundamentals of Risk and Insurance, John wile and Sones , ١٩٩٧ , p.٧.

٢٣. Aris, N. A., Tapsir, R., & Talib, M. K. A. (٢٠١٢). Risk and risk management of takaful industry. *Journal of Global Business and Economics*

٢٤. Ali, E. R. A. E., Oseni, U. A., Ellias, M. R. F., & Haron, M. N. (٢٠١٧). TOWARDS THE DEVELOPMENT OF SHARĪ 'AH COMPLIANT HIGH QUALITY LIQUID ASSETS FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS. *Al-Shajarah: Journal of the International Institute of Islamic Thought and Civilization (ISTAC)*,

٢٥. bin Mahfooz, S., & Ahmed, H. (٢٠١٤). Sharīʿah Investment Screening Criteria: A Critical Review= المعايير الشرعية لفرز الاستثمارات: مراجعة نقدية. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*,

٢٦. Sabirzyanov, R., & Hashim, M. H. (٢٠١٥). Takaful (Islamic insurance), risk management and Maqasid Al-Shari 'ah.

٢٧. Mokhtar, H. S. A., Aziz, I. A., & Hilal, N. M. (٢٠١٥). Surplus-sharing practices of takaful operators in Malaysia. *ISRA International Journal of Islamic Finance*,.

٢٨. UKEssays. (November ٢٠١٨). Risk management is of vital importance in islam and takaful. Retrieved from https://www.ukessays.com/essays/fashion/risk-management-in-islam-and-takaful.php?vref=١

٢٩. PUAD, N. A. B. M. Issues and Challenges in Developing Microtakaful in Muslim Country.

٣٠. Dusuki, A. W., & Abdullah, N. I. (٢٠٠٧). Maqasid al-Shariah, Maslahah, and corporate social responsibility. *American Journal of Islamic Social Sciences*, ٢٤(١), ٢٥.

٣١. Akhter, W. (٢٠١٠). Risk management in Takaful.

٣٢. Akhter, Waheed (٢٠١٠): *Risk management in Takaful.* Published in: Enterprise Risk Management , Vol. ١, No. ١ (٢٠١٠): pp. ١٢٨-١٤٤.

٣٣. Shimpi, P. A., & Lowe, S. P. (٢٠٠٦). Risk Management: ERM for Insurers - From Compliance to Value. Risk Management July ٢٠٠٦ - Issue ٨ , ٣٤-٣٨.

٣٤. Sutan، H .and Aaleya, A. A Comparative Analysis on the Financial Performance between Takaful and Conventional Insurance Companies in Bahrain during ٢٠٠٦-٢٠١١. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. ١١ No. ٢, April-June ٢٠١٥

٣٥. Bi-annual Bulletin on the Malaysian Islamic Capital Market by the Securities Commission Malaysia. January – June ٢٠١٩ VOL ١٤ NO ١

٣٦. The Role of Sukuk in Islamic Capital Markets ,COMCEC COORDINATION OFFICE February ٢٠١٨.

٣٧. List of Shariah-Compliant Securities as at ٢٩ May ٢٠٢٠

٣٨. Citation: Abubakar YS (٢٠١٦) Corporate Social Responsibility of Islamic Financial Institutions: A Look from the Maqasid Al-Shariah (Purpose of Shariah) Approach. Bus Eco J ٧: ٢٥٥. doi: ١٠.٤١٧٢/٢١٥١-٦٢١٩.١٠٠٠٢٥٥

٣٩.٣١. https://www.bnm.gov.my/index.php